

حزب التجمع الوطني للأحرار يراهن على مؤتمر استثنائي لتجاوز أزمته

وانتقدت قيادات بارزة أوضاع الحزب بالتزامن مع انعقاد الدورة العادية للمجلس الوطني نهاية الأسبوع الحالي بتقنية الفيديو، على غرار محمد بن الطالب، عضو المكتب السياسي السابق، الذي أكد عدم مشاركته في عملية الإقصاء المنهوج والمقصود لدور مؤسسات الحزب.

لكن يبدو أن رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار عازم على المضي قدما بالنسبة في منصبه وتحقيق نتائج في الانتخابات المقبلة رغم اعتراضات خصومه داخل الحزب، حيث شدد أخنوش على أن "الفوز بالانتخابات لن يتم إلا بأهداف مدروسة ومؤشرات واضحة قابلة للتقييم والتتبع وهو ما يتوفر عليه الحزب بشكل واضح".



عبد الرحيم بوعيدة
الحديث عن التمديد للرئيس هو محاولة لكسب ود الهياكل

لكن بوعيدة أكد أن ما يقوم به رئيس الحزب يعد تهديدا للديمقراطية وللحزب الذي حققها المغرب ومشروع حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يقوده أخنوش يشكل خطرا على المسار الديمقراطي والعركة التي تقودها الحركة التصحيحية هي معركة كل الشرفاء والغيورين على مستقبل الوطن واستقراره.

ويرى مراقبون أن التجمع الوطني للأحرار يراهن على تجاوز العراقيل التنظيمية والتصادم الواقع بين قياداته حتى يتفرد للانتخابات القادمة، فضلا عن أن مهمة القيادة الحالية صعبة خصوصا في ظل المنافسة الحامية مع أحزاب أخرى كالأصالة والمعاصرة على استقطاب كتلة انتخابية واحدة تقريبا.

وأوضح أخنوش أنه من الطبيعي جدا، بل وكان من المتوقع، أن يثير هذا التصادم انزعاج منافسينا وهواة الركود والأساليب البائدة، مخاطبا أعضاء حزبه بالقول، "استمروا على طريقكم وفي عملكم وواصلوا حضوركم في الميدان فنحن في حاجة لكل الطاقات الإيجابية في المبادرات المقبلة".

واعتبر لحسن السعدي، رئيس الفيدرالية الوطنية للشبيبة التجمعية، وعضو المجلس الوطني للحزب، أن تجديد النخب السياسية يقطع مع الأساليب القديمة في الاشتغال والنشاط خاصة في الفترات التي تسبق حملات الاستحقاق الانتخابي، إذ ألف البعض الإنجاز السياسي لأجل امتيازات انتخابية.

محمد ماموني العلوي

الرباط - قرّر حزب التجمع الوطني للأحرار، تنظيم مؤتمر استثنائي يعرض لتصويت المؤتمريين "تمديد ولاية جميع هيئات وهياكل الحزب إلى ما بعد الانتخابات".

وأكد رئيس الحزب عزيز أخنوش، أن "تاريخ المؤتمر العادي يأتي مع اقتراب إجراء مختلف الاستحقاقات الانتخابية لـ2021"، مبرزا أن للحزب عزيمة على مواصلة البناء لإتمام المشروع الذي بدأه منذ أربع سنوات.

وتنتهي مدة انتداب عازم أخنوش في 28 من أكتوبر الحالي.

وأكد عبد الرحيم بوعيدة، القيادي بالحزب ورئيس الحركة التصحيحية، أن قرار رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار هو هروب إلى الأمام ومحاولة للالتفاف على القوانين المنظمة والمؤطرة للحزب، ودعوته لعقد مؤتمر استثنائي لا تستند إلى أي أساس قانوني.

وقالت مصادر من داخل الحزب، لـ"العرب"، "إن هذا التوجه هو محاولة لتطويق المشاكل التنظيمية التي تعترض الحزب، وفي ذات الوقت تجاوز للتشويش على القيادة الحالية من طرف مجموعة تطلق على نفسها الحركة التصحيحية"، مؤكدة اعتراف القيادة الحالية الحفاظ على مكتسباتها والذهاب إلى الانتخابات القادمة بنوع من المشروعية بعد امتصاص غضب الحركة التصحيحية وتمكين بعض أعضائها من مواقع قيادية.

وأوضح بوعيدة، أن "الرئيس نفسه معين في مؤتمر استثنائي والقانون لا يسمح بعقد مؤتمر آخر استثنائي وأظن أن الحديث عن التمديد للرئيس ولكل الهياكل التنظيمية هو محاولة لكسب ود هذه الهياكل التي تحولت إلى رهينة في أيدي الرئيس".

وقال بوعيدة "بدل أن يستجيب الرئيس لأصوات الحركة التصحيحية يحاول عزيز أخنوش، تجاهلها لأنه لا يؤمن بالديمقراطية ولا يقبل النقد ومصّر على إبطال الحزب لحافة الإفلاس السياسي وعموما رد الحركة التصحيحية سيميل في الوقت المناسب".

وطالب رئيس التجمع الوطني للأحرار، أعضاء حزبه بالحفاظ على الحماس والأمل والثقة، مشددا على أنه اشتغل 4 سنوات دون تعب من أجل القطع مع الممارسات القديمة ومع مفهوم الدكان الانتخابي.

هل قدمت الحكومة التونسية المصالح الاقتصادية على المخاطر الصحية

المشيبي يرفض اللجوء إلى الحجر وسط مخاوف من «انفلات صحي»



معادلة اقتصادية وصحية صعبة

الحجر، وأن لا يبدل عن التعايش مع الوباء مع تشديد الإجراءات الوقائية. وقال المحلل السياسي المنذر ثابت في تصريح لـ"العرب"، "كان بإمكان المشيبي أن يذهب في إقرار حجر ذكي، وكان يمكن للقرار أن يكون وجيها لو كان مصحوبا بإغلاق المؤسسات التربوية لمدة أسبوعين على الأقل نظرا لوجود أكثر من 2 مليون تلميذ وتلميذة بالأوساط التربوية".

وأشار المحلل السياسي إلى أن الحجر الصحي التام غير مطروح الآن ويمكن تعويضه بحلول أخرى على غرار العمل عن بعد لن أمكنه ذلك، ويبقى نظام الفريين في المؤسسات مقبولا لشرطة أن يتم إفراغ الفضاء العام من الجمهور المدرسي".

وكان رئيس الحكومة هشام المشيبي قال خلال كلمة متلفزة السبت، "إنه لا مجال للعودة إلى الحجر الصحي الشامل للوقاية من فيروس كورونا، مشيرا إلى أن التونسيين ليست لديهم القدرة لتحمل هذه الوضعية".

وأعلن عن جملة من القرارات التي تهدف إلى الحد من انتشار الوباء، أبرزها حظر التجمعات وفرض ارتداء الكمامات، ومنع جميع التظاهرات الثقافية والفنية وغيرها، فضلا عن التطبيق الصارم للبروتوكولات الصحية في جميع المؤسسات التربوية، وتطبيق الحجر الصحي وحظر التجول في بعض المناطق التي تشهد انتشارا كبيرا للوباء، إضافة إلى تقليص ساعات العمل واعتماد نظام الحصص الواحدة، باستثناء القطاعات الحيوية.

وموارد مالية، قائلا "الأسئلة الحقيقية اليوم أين تلك الاعتمادات التي تم تجميعها في صندوق 1818".

وتطرح الإجراءات الحكومية الرامية لكبح سرعة انتشار الفيروس، مدى نجاعتها في الظرف الراهن في ظل الخرق الواضح لها وعدم الالتزام بها، وحالت التجمعات في المقاهي والأسواق والفضاءات التجارية العامة والخاصة ووسائل النقل واللوجستيك دون التطبيق الفعلي لإجراءات التوقي من الوباء.

ومن جهته أكد سهيل العلوي مستشار منظمة الصحة العالمية بخصوص جائحة كورونا، أنه "فرض على الحكومة أخذ هذه القرارات لردع الفايروس برعاية الجانب الاقتصادي الانتباه والحذر".

وشدد مستشار منظمة الصحة العالمية على أن "الإجراءات لن تكون ناجحة ما لم تطبق بمبدأ المشاركة، لأننا سجلنا مؤخرا نوعا من التسيب على غرار احتفالات النوادي الرياضية وإقامة بعض التظاهرات الثقافية، فضلا عن العودة المدرسية وما رافقها من حركية، وعلى الدولة أن تكون موجودة وتقول كلمتها في هذا الوضع".

وفرض ارتفاع نسق الحالة الوبائية وخطورتها التفكير في مقاربة تأخذ بعين الاعتبار مختلف المستويات دون تعطيل نسق دوران عجلة الاقتصاد. ويرى متابعون أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لا يمكن أن يتحمل مخلفات

المرضية والإجازات، وإنهم سيجدون أنفسهم مجبرين إما على العمل وهم حاملون للفايروس، وإما الالتزام بالحجر الصحي دون أجر، متسائلا "أين الإجراءات التي يمكن أن تضمن حقوق هؤلاء؟".

وتضع الإجراءات الحكومية البلاد في وضعية "خائفة" ومعادلة صعبة بين ضرورة العمل والإنتاج في المؤسسات ومراكز العمل بما يرافقها من مخاطر التنقل والحشد الاجتماعي وضرورة أخذ الحيطة للتوقي من العدوى.

ويرى مراقبون أنها وضعية صعبة للغاية جعلت حكومة المشيبي التي تتبنى خطاب "الإنقاذ الاقتصادي" مجبرة على مسك الأمور من الوسط وأخذ قرارات محفوفة بالمخاطر تبعا لإكراهات فرضتها وضعية البلاد.

وقال الخبير الاقتصادي معز الجودي "من المؤكد أنه تم الاستناد إلى عملية تقييمية للوضع في العالم عموما، وتقييم القرارات السابقة في تونس مع الحجر الصحي الشامل في شهري أبريل ومايو الماضيين التي خلفت كارثة اقتصادية باتم معنى الكلمة".

واعتقد الجودي في تصريح لـ"العرب"، بأن المشيبي أراد أن يراعي الظروف الاقتصادية من جهة والوضع الصحي من جهة أخرى لياخذ قرارا في الوسط. الحجر الصحي الشامل حقيقة قرار صعب في الوقت الراهن لأننا لم يعد بإمكاننا تدارك عدة أشياء".

وأشار الخبير الاقتصادي إلى ضرورة دعم وزارة الصحة والاقتصاد أكثر بالقطاع الحيوي برصد تجهيزات

أثار موقف الحكومة برفض إقرارها للحجر الصحي الشامل جدلا واسعاً بتونس، في خطوة يرى مراقبون أنها قدمت المصالح الاقتصادية على المخاطر الصحية بالبلاد، وأنها لم تخضع للضغوط التي مارسها قطاعات مختلفة للعودة إلى الحجر.

خالد هدوي

تونس - خلف خطاب رئيس الحكومة التونسية هشام المشيبي الذي أعلن فيه عن حزمة من الإجراءات لاحتواء وباء كورونا بالبلاد والسيطرة على الوضع الصحي، ارتباكاً في الأوساط التونسية بشأن مدى نجاعة قرارات المشيبي. ويأتي ذلك في وقت حذر فيه سياسيون من تبعات اللجوء إلى "مناعة القطيع" في ظل عدم توفر شروطها في البلاد، بينما أعلنت وزارة الصحة تسجيل 2500 إصابة جديدة، وارتفاع حالات الوفاة إلى 321.

واعتبر نائب رئيس المعهد العربي لرؤساء المؤسسات وليد حجاج عمر "أن الإجراءات التي أعلن عنها رئيس الحكومة هشام المشيبي للتوقي من فايروس كورونا، لا تشمل رسائل موجهة لكل فئة".

وأضاف حجاج عمر في تصريح لإذاعة محلية بخصوص الإجراء المتعلق بنظام العمل بالحصص الواحدة المزودة "ستكون لهذا القرار تأثيرات على مروية العمال وعلى جودة الخدمات الإدارية وستعطل مصالح المواطنين والمؤسسات في هذا الظرف بالذات".



سهيل العلوي
الإجراءات لن تكون ناجحة ما لم تطبق بمبدأ المشاركة



المنذر ثابت
القرار كان يمكن أن يكون وجيها لو أغلقت المدارس لمدة أسبوعين

وأكد أن المشيبي لم يُحد في خطابه أي إجراءات خاصة بقطاع النقل، مشيرا إلى أنه شدد فقط على ضرورة حمل الكمامات معتبرا أن هذا الإجراء بدئي، قائلا "لا أثر لإجراءات أخرى تضمن سلامة مستعملي وسائل النقل".

وأشار إلى أن هناك خطرا قال إنه يتحمل في أن العاملين بمختلف القطاعات، استوفوا حقهم في العطل

صراع النفوذ داخل مالي يفرز تيارا مناهضا للدور الجزائري

مالي، لتوريط الجزائر في مواجهة مع بلد مجاور ظل لعقود محل مفاصلة لدى السلطات الجزائرية على اعتبار أنه يمثل العمق الاستراتيجي لها، فضلا عن دخول لاعبين جدد في المشهد المحلي لخلط أوراق النفوذ التقليدية في البلاد.

وزارة الدفاع الجزائرية تؤكد أن المغالطات تأتي بعد مهمة نفذها مختصون تابعون لمصلحة الجغرافيا والكشف عن بعد للجيش

وتفاقم القلق الجزائري في الآونة الأخيرة، في ظل سعي مجموعة (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) للتحرد بالمشهد المالي بعد إطاحة العسكر بنظام الرئيس أبوبكر كايلا، وأودت الجزائر وزير خارجيتها صبري بوقادوم، في مرتين متتاليتين خلال شهر واحد إلى باماكو، للبحث في مسألة العودة إلى الوضع الدستوري بالبلاد.

بترسيخ مبادئ حسن الجوار وتقديم يد العون والمساعدة لبلدان الجوار، كلما اقتضت الضرورة".

وجاء التطور المستجد في المنطقة غداة الزيارة التي قادت وزير الدفاع الأميركي مارك أسبر، للجزائر ولدول شمال أفريقيا، وبالموازاة مع التصريح الذي أدلى به قائد أركان الجيش الجزائري الجنرال سعيد شنقرية، لصحيفة نيويورك تايمز، حول احترافية المؤسسة العسكرية وعدم انغماسها في الشأن السياسي الداخلي.

وتحركات الدبلوماسية العسكرية في الآونة الأخيرة بشكل لافت حيث اقترنت زيارة وزير الدفاع الأميركي للجزائر، بزيارة معاملة لضباط سامين من أركان الجيش الروسي والصيني، وهو ما قرئ في سياق التوجهات الجديدة في عقيدة الجيش الجزائري برفع الحظر الدستوري على إنجاز مهام ميدانية خارج حدود إقليمه، ورغبة القوى الكبرى في العالم على التفرد باتفاقيات تعاون في هذا المجال مع الجزائر.

وجاءت الاتهامات المالية للجيش الجزائري بالاستحواذ على جزء من إقليمه الحدودي، ليركب توجهات السلطة الجديدة في البلاد، ويبرز تحرك جهات غير معلنة عبر بوابة

يقابلها تصاعد نفوذ جهات إقليمية تريد سحب البساط من تحت الدور الجزائري، بعد الإطاحة بالرئيس المالي من طرف الجيش، وظهور نفوذ المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا "الإيكواس" (ECOWAS) في المشهد المالي الجديد.

وأكدت وزارة الدفاع الجزائرية على أن هذه "المغالطات تأتي على إثر مهمة تقنية نفذها مختصون تابعون لمصلحة الجغرافيا والكشف عن بعد للجيش الوطني الشعبي، مرفوقين بمفرزة تامين وحماية داخل التراب الوطني، لمعاينة معالم الخط الحدودي الجزائري - المالي بالقرب من بلدة إن خليل الحدودية، وقد أنهت المهمة التقنية عملها بتاريخ 21 سبتمبر 2020، قبل مغادرة المكان دون تسجيل أي حادثة".

وشدد البيان على أن "الجزائر التي حرصت على تأمين حدودها الوطنية، ولاسيما في ظل حالة اللااستقرار التي تشهدها منطقة الساحل، تؤكد التزامها التام باحترام سيادة الدول وحرمة الحدود، خاصة مع دولة مالي الشقيقة، وذلك وفقا لأحكام اتفاقية رسم الحدود بتاريخ الثامن من ماي (مايو) 1983 المبرمة بين البلدين، كما تؤكد تعلقها

الجزائري، فإن وزارة الدفاع الوطني تقذف مثل هذه الادعاءات المغرضة". ويحتمل التوتر المفاجئ بين البلدين بؤادر تحرك رمال الساحل الصحراوي، التي ظلت طيلة السنوات الماضية مصدر قلق للجزائر، بسبب تداخل المصالح وصراع النفوذ بين جهات عديدة في المنطقة، خاصة بعد الانقلاب الذي أطاح بسلطة الرئيس إبراهيم أبوبكر كايلا في باماكو.



توتر مفاجئ ينذر بالتصعيد بين الطرفين

صابر بليدي

الجزائر - تحركت رمال الساحل الصحراوي بشكل مفاجئ بعد اتهام جهات في دولة مالي، للجيش الجزائري بالاستحواذ على جزء من الشريط الحدودي بين البلدين، وهو ما نفته وزارة الدفاع الجزائرية، ويأتي ذلك غداة زيارة وزير الدفاع الأميركي للجزائر ودول شمال أفريقيا، وتصريح قائد أركان الجيش الجزائري لصحيفة نيويورك تايمز حول حياد المؤسسة العسكرية وعدم انغماسها في الشأن السياسي.

ونفت وزارة الدفاع الجزائرية، الإثنين، الأخبار المتداولة من طرف وسائل إعلام في مالي، حول استحواذ وحدات من الجيش الجزائري على بلدة "إن خليل" الواقعة في الشريط الحدودي الفاصل بين البلدين، ووصفتها بـ"الادعاءات المغلوطة والمغرضة والعارية عن الصحة".

وأضاف بيان الوزارة "على إثر تداول بعض وسائل الإعلام بدولة مالي الشقيقة لادعاءات لا أساس لها من الصحة صادرة عن أطراف في مالي حول احتمال تواجد عناصر من الجيش الوطني الشعبي بالبلدة الحدودية (إن خليل) بشمال مالي وضم جزء من إقليمها من طرف الجيش